Document: EB 2012/105/R.2/Add.1
Agenda 3
Date: 28 March 2012
Distribution: Public
Original: English

A

IFAD

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

تعليقات مكتب التقييم المستقل على سياسة الصندوق بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Luciano Lavizzari
مدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق
رقم الهاتف: 2274 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: l.lavizzari@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre McGrenra
مديرة مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

المجلس التنفيذي– الدورة الخامسة بعد المائة
روما، 3–4 أبريل/نيسان 2012

للموافقة

تعليقات مكتب التقييم المستقل على سياسة الصندوق بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

ضميمة

1- رحب مكتب التقييم المستقل بسياسة الصندوق بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ودعم التوجهات العريضة المطروحة في هذه الوثيقة، والتي تعتبر بالإجمال متماشية مع استنتاجات وتوصيات التقييم المؤسسي لأداء الصندوق فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة الذي جرى في ديسمبر/كانون الأول 2010. وبالفعل فإن إعداد هذه السياسة نفسها كان توصية من التوصيات التى خرج بها هذا التقييم.

2- على وجه العموم، تعد هذه الوثيقة جيدة الإعداد وشاملة. فالسياسة مرتبطة بشكل جيد بالإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2011-2015 وقد تمت صياغتها ضمن إطار متسق منطقيا يحدد بوضوح غاية السياسة والغرض منها، وأهدافها الاستراتيجية، ومجالات العمل فيها، والمخرجات المتوقعة. وكذلك فإنها تضع بوضوح إطار النتائج وخطة التنفيذ وإطار المساءلة ذا الصلة. وتتماشى مقدمات هذه السياسة على وجه العموم مع تقرير التنمية العالمي الأخير لعام 2012 والتقرير الذي أصدرته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بعنوان "*حالة الأغذية والزراعة للفترة 2010-2012*". ويعتبر مكتب التقييم المستقل أنه من الفرص السانحة ما هو مقترح لتشكيل فريق مهام رفيع المستوى لاستعراض تقدم التنفيذ والإبلاغ سنويا عن هذه السياسة للمجلس التنفيذي. وبهذه الصورة، فإن السياسة توفر استجابة ملائمة لنتائج تقييم عام 2010 فيما يتعلق "بالطبيعة المجزأة في السابق للنهج الاستراتيجي للصندوق الخاص بالمساواة بين الجنسين".

3- تعتبر الأهداف الاستراتيجية الثلاثة للسياسة نسخة مختلفة في استعمالها للكلمات بصورة طفيفة، إلا أنها أوضح من الأهداف التي تمت صياغتها في خطة عمل الصندوق الخاصة بالتمايز بين الجنسين للفترة 2003-2006. فالتقدم المحرز نحو تحقيق هذه الأهداف قد غدا الآن قابلا للقياس بفضل بعض التعديلات في مؤشرات نظام قياس النتائج والأثر. وكنتيجة لذلك فإن السياسة توفر توجيها أوضح لتصميم المشروعات ورصدها وتقييمها، والإشراف عليها، وصياغة تقارير الإنجاز مقارنة بالجهود السابقة.

4- لاحظ مكتب التقييم المستقل أن السياسة طويلة. فالمقطع الخاص بالسياق على وجه الخصوص مطول بصورة غير ضرورية، في حين أن الاستعراض مفصل وجيد الكتابة. وهو يقع إلى حد ما بين إعطاء وصف للسياسة ومسوغا لها، ويفتقد إلى الإشارات إلى التحديث المتسارع للزراعة الذي يهدد حاليا إنتاج الكفاف الهامشي والنساء نتيجة لذلك؛ وأثر تحسين التعليم وأنماط الهجرة؛ ومضامين التمايز بين الجنسين على تقلبات أسعار الأغذية.

5- وبصورة مشابهة فقد كان من الممكن لهذه السياسة أن تستفيد من اهتمام أكبر بالقوى التي أطلقها انفتاح التجارة، والتغير والتلاحم التكنولوجي، وزيادة الوصول إلى المعلومات، لأن هذه الأمور قد أزاحت بعضا من المعوقات التي كانت تقف بوجه تحقيق المساواة بين الجنسين. إلا أنه حسب هذا التصور لم تتحقق الفائدة لجميع الأطراف. فالنساء اللواتي تقيدهن المعوقات الموجودة بدرجة أكبر غالبا ما يتخلفن عن ركب التقدم (تقرير التنمية العالمي 2012). والأمثلة من الزراعة كثيرة. فالمستويات الأكثر انخفاضا للتعليم بين النساء

المنتجات تعني أنهن يعانين من صعوبات أكبر من تلك التي يعانيها نظرائهن من الرجال في الامتثال لمعايير المخرجات والتي تحدد الوصول إلى قطاع الصادرات عالية القيمة غير التقليدية. كذلك فإن الاختلافات بين الجنسين بالنسبة لمسؤوليات الرعاية تمنع النساء، وبخاصة الشابات اللواتي يسعين للحصول على الوظائف، من اقتناص فرص الحصول على الأجور الزراعية الجديدة في قطاع التصدير. ويعوق حصول النساء الأضعف على الأراضي ومدخلات الإنتاج من قدرتهن على الاستفادة من انفتاح التجارة. ومن ثم فإن المعالجة المباشرة لمضامين هذه التغييرات كان من شأنها أن تزيد من قيمة السياسة.

6- خرج التقييم الذي أجري عام 2010 بنتيجة مفادها أن أداء الصندوق في تحقيق أهدافه المؤسسية كان "مرض إلى حد ما" وأن الأداء في تحقيق الهدف الاستراتيجي الثالث (التخفيف من عبء العمل والوصول إلى الخدمات والبنى الأساسية) كان غير مرض إلى حد ما. وقد دعا التقييم إلى بذل المزيد من الجهود لتحسين الأداء بصورة إجمالية، مع إيلاء تركيز خاص على الهدف الثالث، حيث تشتد الحاجة إلى شراكات تشغيلية واستراتيجية أكثر فعالية مع وكالات المعونة. وفي شكله الحالي، لا يعترف المقطع الخاص بتجربة الصندوق بأن هنالك مجالا "لمزيد من التحسينات" أو حاجة إلى جهود إضافية. علاوة على ذلك فإنه لا يشير إلى أين ولماذا تستمر حالات انعدام المساواة بين الجنسين في تدخلات الصندوق، ولا يستقي الدروس المستفادة من الخبرة المكتسبة لتوجيه عمل الصندوق عن كيفية التحسن. ولذلك فقد خرج مكتب التقييم المستقل بنتيجة مفادها أن تحليل الوثيقة لخبرة الصندوق لا يعكس بصورة كاملة النتائج التي خرج بها التقييم والحقائق على أرض الواقع.

7- من بين النتائج التي خرج بها التقييم أن نظم إدارة الأداء كانت تفتقر إلى حوافز الموظفين ومساءلتهم مما هو ضروري للترويج للمساواة بين الجنسين. إلا أن فكرة الحوافز، سواء كانت سلبية أو إيجابية، لمدراء البرامج القطرية والمدراء و/أو موظفي دائرة إدارة البرامج لم يتم التطرق إليها بشكل كاف في السياسة. وليس هنالك أي شروط تحت مجال العمل 5 (الموارد والرصد والمساءلة المهنية)، الفقرات 58 و61، أو في إطار المساءلة (الملحق الخامس) لتطبيق السياسة على تخطيط العمل أو تقييم الأداء للموظفين ذوي الصلة.

8- وقد لاحظ مكتب التقييم المستقل أن تكاليف تنفيذ السياسة لم يتم إدراجها. وكما هو الحال بالنسبة لأي سياسة أخرى، لا بد من الإشارة إلى الموارد الضرورية للتنفيذ، ومصدر التمويل، وتكلفة الفرصة البديلة مما سيكون من الأمور النافعة.

9- يثني مكتب التقييم المستقل على الجهد المبذول في تطوير المؤشرات الخاصة بالسياسة (الجدول 1، الصفحة 12) ولكنه يلاحظ بأنه قد تكون هنالك حاجة للتوضيح حول انسامجها مع السياسات والوثائق المؤسسية الموجودة، مثل المبادئ التوجيهية لتعزيز الجودة وضمان الجودة، وبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية، وتقارير وضع المشروعات والإشراف عليها وتقارير الإنجاز.

10- تشير السياسة إلى أن "الصندوق سيكفل استمرار استرشاد تصميم المشروعات بتحليل التمايز بين الجنسين للفقر وسبل العيش وتوجيه عملية تحديد النتائج المحددة للمساواة بين الجنسين، وضمان ألا ينجم عن المشروع أي ضرر" (الفقرة 42). إلا أن مكتب التقييم المستقل يجد أن هذه الصياغة مربكة ويوصي بأن يهدف الصندوق إلى ما هو أرقى من مجرد ضمان عدم حدوث أي ضرر.

11- أوصى التقييم الخاص بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بإعادة تشكيل المجموعة المواضيعية الخاصة بالتمايز بين الجنسين وتسييرها من خلال حوافز واضحة وإطار للمساءلة. وتذكر السياسة بأنه سيتم إعادة توزيع جهات الاتصال الخاصة بالتمايز بين الجنسين وأن المجموعة المواضيعية الخاصة بالتمايز بين الجنسين سوف توفر الدعم التقني لفريق المهام رفيع المستوى. وكان بإمكان هذه السياسة أن تستفيد من وصف أكثر تفصيلاً عما سيقوم به الصندوق من استثمارات سواء بشرية أو مالية وعن غير ذلك من الإجراءات التي ستتخذ لتعزيز بنية التمايز بين الجنسين في الصندوق، بما في ذلك الدور الدقيق لمكتب التمايز بين الجنسين في شعبة السياسات والمشورة التقنية.

12- تؤكد السياسة على وجوب أن ينعكس الاهتمام بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في التوظيف في المشروعات وفي ترتيبات تنفيذها (الفقرة 44) ولكنها أحجمت عن توضيح كيفية ترجمة ذلك إلى عمل. ويشير مكتب التقييم المستقل إلى أن موضوع التوظيف الميداني في المشروعات قد لا يكون على الدوام تحت سيطرة الصندوق.

13- خضع النموذج التشغيلي للصندوق لتغييرات معتبرة على مدى السنوات العشر الماضية، وأكثرها ملاحظة هي إدخال الحضور القطري، ولامركزية مدراء البرامج القطرية، والإشراف المباشر. وشكلت الحاجة إلى تقليص المسافات بين الصندوق وشركائه، وخاصة فقراء الريف، وتمكين الصندوق من تحقيق أهدافه بصورة أفضل، سببا قويا وراء إدخال هذه التغييرات. ولكن ليس من الواضح لماذا لم تبن السياسة هذه التغييرات ضمن استراتيجيتها للتنفيذ أو تضع خرائط لدور الهيكلية الجديدة وما يمكن أن تلعبه في تيسير تنفيذ السياسة.

14- تنص الفقرة 5 من السياسة على أن نهجها ومؤشراتها سيخضعان لتطوير أكبر، وسيتم تشذيبهما ليتناسبا مع الأولويات الإقليمية والمحلية والحقائق على أرض الواقع، إلا أن مكتب التقييم المستقل يلاحظ أن مؤشر إطار النتائج (في الجدول 1، الصحفة 12) لقياس التقدم المحرز في تحقيق الهدف الاستراتيجي الثالث المتمثل في تخفيف أعباء العمل على النساء الريفيات والترويج للتوازن غير كاف. وكما هو عليه حاليا، فإن هذا المؤشر يقيس التحسنات في البنية التحتية الاجتماعية: عدد نظم مياه الشرب أو الاستخدامات المتعددة الأغراض التي جرى إنشاؤها أو إصلاحها. ويمكن للحد من جمع حطب الوقود بسبب إدخال تحسينات على المواقد أو الحد من الزمن الضروري للطهو وغيرها من الأدوات الزراعية وأدوات التجهيز الزراعي الأكثر كفاءة أن تشكل مؤشرات أخرى محتملة للمستوى الأول من نظام قياس النتائج والأثر. وبصورة مشابهة، يلاحظ مكتب التقييم المستقل بأنه سيكون من الهام إيضاح كيف سيتم قياس مخصصات الميزانية المشار إليها تحت المؤشر 1-1 (*زيادة نسبة القروض والمنح ذات الأهداف الخاصة بالتمايز بين الجنسين المدعومة بمخصصات واضحة في الميزانية* (الفقرة 42)).